

## سياسة مكافحة الرشوة والفساد

### المتبعة لدى شركة RELIANCE STEEL & ALUMINUM CO

#### مقدمة

1. تلتزم شركة Reliance بتداول الأعمال بنزاهة وتتصرف بطريقة مشروعة وأخلاقية وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها، مثل قانون ممارسات الفساد الأجنبية الأمريكي ("FCPA") وقانون الرشوة البريطاني 2010 ("قانون الرشوة البريطاني"). وكجزء من هذا الالتزام، تنتهج شركة Reliance سياسة طويلة الأمد تحظر الرشوة والفساد في إدارة أعمالنا في الولايات المتحدة والخارج.
2. تسري سياسة مكافحة الفساد والرشوة هذه ("السياسة") على جميع المديرين والمسؤولين والموظفين والشركات التابعة والفروع التابعة لشركة Reliance أينما كانت مواقعهم فيما يتعلق بالأنشطة التي يؤديونها بالنيابة عن هذه الشركة (يُشار إليهم إجمالاً فيما بعد باسم "الموظفين"). كما أن شركة Reliance تتوقع من جميع الأشخاص الذين يتصرفون بالنيابة عنها أو لصالحها - بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المشاريع المشتركة، وشركاء الأعمال، والوكلاء، والموزعين، والمستشارين (يُشار إليهم إجمالاً فيما بعد باسم "شركاء الأعمال"، ويُشار إليهم بالإضافة إلى "الموظفين" باسم "شركاء العمل") - الالتزام بجميع قوانين مكافحة الفساد المعمول بها وهذه "السياسة".
3. لا يجوز أن يتخذ "شركاء العمل" أي إجراءات بغرض التحايل على هذه المتطلبات. على سبيل المثال لا يجوز لأحد "شركاء العمل" مطالبة طرف ثالث بتحقيق ما هو محظور في هذه "السياسة" أو الاستعانة به للقيام بذلك.

#### المتطلبات العامة لمنع الرشوة والفساد

4. لا يجوز لشركاء العمل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة القيام بأي شيء ذي قيمة أو الوعد به أو التصريح به أو عرضه أو قبوله أو طلبه من أي شخص (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الدفعات النقدية) لدفع المستلم بطريقة غير سليمة إلى اتخاذ (أو الامتناع عن اتخاذ) إجراء يعطي ميزة أو منفعة تجارية لشركة Reliance أو الشركات التابعة لها أو أي طرف ثالث.
5. يجب اتباع نفس القيود المنصوص عليها فيما يتعلق بالهدايا والترفيه والضيافة بوجه عام عند تقديم أشياء ذات قيمة إلى أفراد العائلة أو الشركاء المقربين أو المؤسسات المفضلة لشركاء الأعمال أو شركاء الأعمال المحتملين أو الموظفين العموميين، لأنه قد يتم تفسير هذه التصرفات بأنها محاولات للتحايل على هذه القواعد.

#### التعامل مع الموظفين العموميين

6. على الرغم من أنه من سياسة Reliance حظر الرشوة من أي نوع (في كلٍّ من القطاعين الخاص والعام)، إلا أنه يجب مراقبة التعاملات مع الموظفين العموميين عن قرب وبشكل خاص بسبب زيادة خطر انتهاكات قوانين مكافحة الفساد المعمول بها. وإن رشوة الموظفين العموميين هو أمر ضد القانون في جميع البلدان وينطوي أحياناً على عقوبات جنائية ضد كلٍّ من الموظف والشركة. ووفقاً لذلك، سيتم فحص أي معاملات مالية أو تجارية، وأي هدايا أو ترفيه/ضيافة تشمل هؤلاء الأشخاص بعناية خاصة، وذلك من قبل كلٍّ من شركة Reliance وأشخاص من خارجها.
7. وبالإضافة إلى ذلك، إن العديد من البلدان، بما في ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة من بين بلدان أخرى، لديها قوانين ضد رشوة الموظفين العموميين في بلدان غير بلدانهم. ولذلك، من المهم أن نتذكر أن أي رشوة من هذا القبيل من شأنها أن تسبب مشكلات بالنسبة لك ولشركة Reliance في أكثر من ولاية قضائية واحدة. ولذلك، يجب التقيد بهذه "السياسة" بدقة من أجل تجنب الظهور بأي مظهر غير لائق بالنيابة عن شركة Reliance في جميع التعاملات مع "الموظفين العموميين".
8. تحقيقاً للأغراض المرجوة من هذه "السياسة"، يشمل مصطلح "الموظف العمومي": (أولاً) أي مسؤول أو موظف لدى حكومة أو أي إدارة أو وكالة أو واسطة منها (بما في ذلك مؤسسة مملوكة للحكومة أو خاضعة لرقابتها أو منشأة أو نظام تديره الدولة) أو لدى منظمة دولية عامة، و(ثانياً) أي شخص يتصرف بصفة رسمية أو نيابة عن جهة حكومية أو حكومة أو منظمة دولية عامة، وأي حزب سياسي أو مسؤول حزبي أو أي مرشح للمناصب السياسية (بما في ذلك، على سبيل المثال، المستشارين الذين يشغلون مناصب حكومية، والعاملين في الشركات المملوكة للحكومات أو الخاضعة لرقابتها، وموظفي الخدمة المدنية، والمسؤولين الإداريين والقضائيين، والمرشحين السياسيين وأعضاء الجيش). وإن التعامل مع أفراد عائلات الموظفين

العموميين، والأشخاص الآخرين المقربين منهم يخضع لنفس القيود المفروضة على التعامل مع الموظفين العموميين، وذلك على الرغم من أنهم ليسوا موظفين عموميين.

9. في سياق أداء "شركاء العمل" لأنشطتهم المرتبطة بشركة Reliance، يجب عليهم تجنب تقديم أو دفع أو إعطاء أو قطع وعد أو التصريح بدفع أي أموال أو أي شيء ذي قيمة لأي شخص، في حين أن الظروف ذات الصلة ينبغي أن تشير بشكل معقول إلى احتمال كبير بأن هذا الشخص قد عرض أو قَدَّم أو سوف يقدم أو يعطي مالا أو أي شيء ذي قيمة أو لصالح أي "موظف عمومي" للتأثير بشكل غير لائق على أداء هذا الموظف لمهامه الرسمية.

10. لا يُسمح لـ "شركاء العمل" بسداد دفعات تيسير أو تقديمها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وتُعد "دفعات التيسير" دفعة ذات قيمة اسمية تُدفع إلى "موظف عمومي" لضمان أو تسريع أداء الإجراء الحكومي الروتيني وغير التقديرى. وتشتمل أمثلة دفعات التيسير على دفعات لتسريع معالجة التراخيص أو التصاريح أو التأشيرات التي يتم ترتيب الوثائق لها. وإذا تلقى أحد "شركاء العمل" التماساً أو طلباً للحصول على دفعة تيسير أو رشوة فيما يتعلق بالعمل لدى شركة Reliance أو أصبح على دراية بذلك، فيجب عليه إبلاغ مشرفه الأساسي أو "المجموعة القانونية للشركة" عن هذا الالتماس أو الطلب قبل اتخاذ أي إجراء آخر. وإن رسوم الخدمات القانونية والمشروعة التي يتم دفعها إلى جهة حكومية ومن ثم تقديمها إلى الجمهور وفقاً لجدول زمني (مثل رسوم تسريع الخدمات) ليست دفعات تيسير.

#### الهدايا، والضيافة، والترفيه

11. تلعب الهدايا، والضيافة، والترفيه دوراً مهماً في مراسيم الأعمال وأعرافها في العديد من البلدان. ومع ذلك، عند تقديم الهدايا، والضيافة، والترفيه بطريقة غير سليمة، فإنها قد تنتهك قانوناً واحداً أو أكثر. وبالتالي، يجب اتباع القوانين وسياسات Reliance.

12. يجب أن تكون جميع الهدايا والضيافة والترفيه:

- مشروعة بموجب جميع قوانين مكافحة الفساد المعمول بها، بما في ذلك "قانون ممارسات الفساد الأجنبية الأمريكي"، و"قانون الرشوة البريطاني"، والقوانين المحلية المعمول بها.
- واضحة وموثقة
- على فترات متباعدة
- غير نقدية أو مكافئة لقيمة نقدية
- ألا يتم تقديمها أو قبولها على الإطلاق في حالة توقع إجراء غير لائق في مقابلها
- إذا كان المستلم "موظفاً عمومياً"، فيجب عليك الحصول على موافقة مسبقة ومكتوبة من "المستشار العام"

13. فيما يتعلق بالعمل لدى شركة Reliance، لا يُسمح للموظفين بتلقي الهدايا أو الخدمات أو الرشاوى أو الترفيه أو عناصر أخرى بقيمة نقدية أكبر من أن تكون رمزية أو اسمية من "شركاء الأعمال" أو الأشخاص الذين يتصرفون بالنيابة عنهم. علاوةً على ذلك، لا يُسمح بالهدايا ذات القيمة الاسمية إلا في حالة استلامها بشكل غير متكرر وفي مناسبات تقديم الهدايا الملائمة فقط.

#### التبرعات الخيرية والمساهمات السياسية

14. تثير المساهمات المقدَّمة للمرشحين السياسيين أو الأحزاب السياسية، فضلاً عن التبرعات للمؤسسات الخيرية التي يلعب فيها الموظفون العموميون دوراً (مثل مدير أو إداري) مشكلات محتملة بموجب قوانين مكافحة الفساد. وبناءً عليه، لا يجوز تقديم أو منح مساهمات سياسية أو تبرع خيري بالنيابة عن شركة Reliance، ما لم ينل موافقة كتابية مسبقة من "المستشار العام".

15. إلى الحد الذي يسمح به القانون المعمول به، يجوز لـ "شركاء الأعمال" المشاركة في الأنشطة السياسية والخيرية بأموالهم الخاصة وعلى حساب وقتهم الخاص. ويجب الاضطلاع بهذه الأنشطة بطريقة توضح للمراقب الخارجي أنه لا علاقة لها بأي عمل لدى شركة Reliance.

## الدفاتر والسجلات

16. يجب أن تعكس دفاتر وسجلات شركة Reliance والشركات التابعة لها وفروعها معاملاتها وأنشطتها إلى حد ما وبدقة وبشكل كامل وبتفاصيل معقولة، بما في ذلك طبيعة المعاملة أو النشاط والغرض منه. ولا يجوز إدخال أي معلومات زائفة أو غير دقيقة أو غير كاملة في دفاترنا أو سجلاتنا لأي سبب من الأسباب. وسيؤكد موظفو الحسابات والتمويل بمساعدة من "المجموعة القانونية للشركة" عند اللزوم أن دفاتر وسجلات شركة Reliance والشركات التابعة لها وفروعها تلبّي هذا المتطلب، وذلك من خلال المراجعات الدورية ووسائل أخرى.

17. وستحتفظ شركة Reliance والشركات التابعة لها وفروعها بنظام ضوابط محاسبية داخلية كافٍ لتوفير ضمانات معقولة بأن:

- يتم تنفيذ المعاملات وفقاً لتصريح عام أو خاص من الإدارة.
- يتم تسجيل المعاملات عند اللزوم (1) للسماح بإعداد القوائم المالية بما يتوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً أو أي معايير أخرى سارية على هذه القوائم، و(2) للحفاظ على المحاسبة على هذه الأصول.
- لا يُسمح بالوصول إلى الأصول إلا وفقاً لتصريح عام أو خاص من الإدارة
- تتم مقارنة المحاسبة المسجلة للأصول مع الأصول الموجودة على فترات معقولة ويتم اتخاذ إجراء مناسب فيما يتعلق بأي اختلافات.

## مسؤوليات في دعم هذه السياسة

18. إن الامتثال لهذه السياسة أمر إلزامي. وستمثل المشاركة في والالتزام بالمبادئ والمتطلبات المنصوص عليها في هذه "السياسة" عناصر التقييم السنوي لكل "موظف"، وسوف تؤثر على القرارات المتعلقة بالتعويض والترقية والاستبقاء.

19. يتعرض "الموظفون"، الذين ينتهكون هذه "السياسة" لإجراءات تأديبية، بما في ذلك الفصل من العمل. ويتعرض "شركاء الأعمال"، الذين ينتهكون هذه "السياسة"، لإنهاء كل العلاقات التجارية مع شركة Reliance.

20. لتعزيز الامتثال، يجب على الأفراد الواردين أدناه تلقي تدريب على الامتثال في الوقت وعلى النحو الذي تحدده "المجموعة القانونية للشركة": (أولاً) المسؤولون وموظفو الإدارة، بما في ذلك المديرين التنفيذيين، والرؤساء، والرؤساء التنفيذيين، ونواب الرؤساء، والمديرين العموميين، ومديرين الأقسام، والمديرين الماليين، ومراقبو شركة Reliance، والشركات التابعة لها، وفروعها (يُشار إليهم إجمالاً باسم "كبار موظفي Reliance")، و(ثانياً) جميع الموظفين أو الوكلاء الذين يتعاملون مع "الموظفين العموميين" أو "شركاء الأعمال" أو العملاء (يُشار إلى هؤلاء الأشخاص إجمالاً باسم "مندوبو Reliance").

21. بالإضافة إلى ذلك، لضمان الحفاظ على سمعتنا في النزاهة والإنصاف، يجب على كبار موظفي شركة Reliance ومندوبيها التأكد من فهم هذه "السياسة" بشكل واضح واتباعها من قبل الأشخاص الذين يتصرفون بالنيابة عن هذه الشركة، بما في ذلك "شركاء الأعمال".

22. سيُطلب من كبار موظفي Reliance ومندوبيها إعادة "شهادة الامتثال" المرفقة هنا باعتبارها "الملحق أ" بصفة سنوية. ويجب استكمال "شهادة الامتثال" وتسليمها إلى "المجموعة القانونية للشركة" سنوياً حسب التقويم وفقاً للجدول الزمني الذي تحدده هذه الشركة. وقد يُطلب من "شركاء الأعمال" إعادة "شهادة الامتثال" المرفقة هنا باعتبارها "الملحق أ" في الوقت وعلى النحو الذي تحدده "المجموعة القانونية للشركة".

23. يجب توجيه أي أسئلة متعلقة بهذه "السياسة" إلى "المستشار العام" على رقم 1-213-576-8832 أو عنوان البريد الإلكتروني [will.smith@rsac.com](mailto:will.smith@rsac.com).

24. يُتوقع من "شركاء العمل" الإبلاغ عن المخاوف المتعلقة بالانتهاكات المحتملة لهذه "السياسة" أو القانون. ويجوز رفع التقارير إلى مشرفك أو "المجموعة القانونية للشركة" أو عبر الخط الساخن المتاح في "مكتب الأخلاقيات". ويحظى رفع التقارير بالتشجيع. وقد يؤدي التقصير في الإبلاغ في مثل هذه الظروف إلى التعرض لإجراء تأديبي أو إنهاء عقد العمل.

25. يجوز الإبلاغ عن أيّ من هذه التقارير بشكل مجهول الهوية. ولن تتعرض لأي إجراءات انتقامية بسبب الإبلاغ بحسن نية عن انتهاك فعلي أو مشتبه به تحت أي ظرف من الظروف. ولن يُمسح لأي شخص في شركة Reliance بالانتقام منك، ومَن يحاول القيام بذلك سيتعرض لإجراء تأديبي.

\* \* \*

